غرق في غير ماء

«الرفيق نت» متحدثاً باسمهم

■ للمرة الثانية، وربما إنها الثالثة والرابعة يجرب «الاشتراكي نت» حظه والسباحة.. إنما في غير ماء.. والمفاجأة المدهشة أنهم يغرقون (!!) في العدد الماضي من «الميثاق» استعرضنا جانباً من حكاية الموقع مع مصادره الخاصة ورأينا كيف انفرد لوحده من بين رفاقه في الاحتفاء والترويج الدعائي لما سماه «قبول ومباركة عبدالملك الحوثي مبادرة اللقاء المشترك لحل مشكلة صعدة سلمياً» وتساءلنا بحق عن تلك المبادرة التي لا المشترك أعلنها أو أشهرها ولا أحد علم أو سيعلم ماهي، ولا حتى المشترك نفسه.. والذي راينا في البيان الصادر عنه مجرد موقف هزيل وكساح سياسي لايقول شيئاً سوى ان «الخمسة» يرغبون في تجيير القضية لحسابات كيدية وحزبية مفضوحة.

● وكان مستغرباً إلى حد بعيد أن يصمت المشترك وأحزابه ولايتحدثون عن مبادرة أو ما شابه مطلقاً، والوحيد الذي اخترع المبادرة هو «الاشتراكي نت» ومن ثم وافق عليها نيابة عن العناصر الإرهابية، أو باسمها، أو نسب إلى عبدالملك الحوثي بياناً تلقاه الموقع لوحده فقط ويتضمن «ترحيب ومباركة الإرهابيين» وقبولهم بتلك المبادرة الغيبية التي لم يقل المشترك إنه قدمها أو صاغها ولكن «الاشتراكي نت» وحده أيضاً، هو الذي تلقاها واطلع عليها.. ومع ذلك اقترحنا عليهم أن يشرحوا المبادرة ومضامينها قبل أن يقترحوا موافقة القتلة عليها ويجعلوا من الرواية سبقاً وطبلة ومزماراً.

● الذي فعله «الرفيق.. نت» هو أنه هرب من الكذبة إلى أخرى.. وراح يحتفل مجدداً بما قال إنه «انزعاج رسمي لمبادرة المشترك وترحيب الحوثي بها»!!!

أين حدث ذلك؟ الرفيق وحده يعلم- ووالله إنه لايعلم متى وكيف! وفي الموضوع جعل الموقع يصف الفقرة القصيرة التي وردت في هذه الصفحة من العدد الماضي وأشرنا إليها سابقاً بأن «وسائل الإعلام الرسمية والتابعة للحزب الحاكم أبدت انزعاجها الشديد من قبول الحوثي لدعوة الرئيس الخاصة بالنزول من الجبال والاندماج في العملية السياسية وترحيبه الكامل بما جاء في بيان احزاب المشترك»... هكذا دفعة واحدة صارت الفقرة الساخرة تعني «وسائل الإعلام الرسمية والتابعة للحزب الحاكم»!! فهل يتذاكى الرفاق أم أنهم يريدون افهامنا أن لديهم قدراً كبيراً من المواهب للضحك على انفسهم وتزكية الكذبة باخرى وعاشرة؟

● كل ما فعله الرفاق أنهم أعادوا ذات التقرير والمعلومات التي جاءوا بها سابقاً ولم يزيدوا عليها شيئاً وهكذا يكونون قد شرحوا لنا «المبادرة»!!

وفي حين يرفض الموقع الاشتراكي الاعتراف بان هناك تمرداً إرهابياً هو الذي يقاتل الدولة ويحاربها يندفع- دون وعي منه- إلى الترويج للموافقة المزعومة بالنزول من الجبال وترك السلاح فيناقض نفسه بنفسه.

● كما أنه يشدد على موقف المشترك الذي يعتبر المواجهة مع الإرهابيين بانها «حرب السلطة» لا اكثر.. وفي السطر التالي مباشرة يختلق مبادرة مزعومة للمشترك وأن اللقاء اطلقها باعتبار المواجهة «قضية وطنية» فلم نعد ندري ما الذي عليه موقف الموقع ورأيه وموقف المشترك ورأيه: النفي أم الاثبات، أم الضياع والشتات وهو الارجح دائما.

● الله وحده يعلم كيف يتمكن «الرفاق نت» من اقناع انفسهم بهكذا ترهات وتصديق ما يختلقون من مزاعم.

أما نحن فنؤكد للمرة الألف أن المشترك لم يقل شيئاً، فضلاً عن أن ينجب مبادرة.. والمبادرات جميعها جاءت من الدولة والحكومة والقيادة السياسية فرفضها الإرهابيون.. فهل المشترك دولة أخرى؟ أم أن «الاشتراكي نت» يتصدر خطوط الدفاع الأمامية عن المتمردين والتسبيح بحمدهم وطهارة الفتنة التي يديرونها؟!

يرفضون إدانة الإرهابيين والعنف المسلح.. لأنهم يرفضون العنف والسلاح!!!

نقبل شهادة صحفكم.. فقط اقرأوها

■ بعض السياسيين يتعامى عن رؤية الحقيقة والاعتراف بها، ويرفض علناً وصراحة إدانة العناصر الإرهابية والتخريبية.. وحجتهم الواهية هي أنهم «يرفضون العنف واستخدام السلاح»!!

عجباً.. سياسيون يرفضون العنف والسلاح، ولأجل ذلك يرفضون إدانة عناصر العنف والسلاح؟! هذه النوعية من «السياسة» محبطة وتدعو إلى التوسع في زراعة الحنظل والترويج لقراح الفيوز..

● هل يقرأون صحفهم الحزبية؟

السؤال ملح حقاً، ومالح أكثر مما يجب، لأنهم يدينون الدولة التي تدافع عن أمن ووحدة وسلامة الوطن والمجتمع.. ولايقولون شيئاً عن عناصر الإرهاب والقتل وكانهم غير موجودين تماماً، أو كأن الدولة تقاتل جبلاً وليلاً وريحاً ولاتقاتل مسلحين ومخربين وقتلة..

ومع ذلك صحفهم تتعامل بـ«مهنية» خاصة جداً مع بيانات الإرهابي يحيى الحوثي واخيه.. فتعطيها الصدارة والاهتمام الكبير.. وهي نشرت مؤخراً أخباراً عن «بيان» اخير ليحيى الحوثي راح «يهدد بتوسيع دائرة المواجهة» مع الدولة «لتشمل اكثر من محافظة» أو «محافظات أخرى».

● حسناً.. هذه صحفكم، وهذا ما يقوله الإرهابي يحيى الحوثي.. افلا تصدقون أن الإرهابيين بالفعل يحاربون الدولة ويريدون تعميم الفتنة والنار لتشمل الوطن بأجمعه؟! ومثل هذه اللعنة، هل يجب السكوت عليها وتركها تفعل ما تريد؟! حدثونا بما نفهم لا بما يميت العقل والتفكير.

موقف ارتقت إليه المعارضة.. وارتقت به

في إعادة الاعتبار لمفهوم «الشراكة» وقيمة المشاركة

■ .. والحق يقال: سجلت المعارضة -وعبر كتلها النيابية- سابقة ايجابية تحسب لها في التصويت بالايجاب لرفع الحصانة البرلمانية عن يحيى الحوثي المتورط فعلياً في تزعم وإدارة عناصر وفتنة التمرد الارهابي المسلح في بعض مناطق محافظة صعدة والتنسيق مع جهات أجنبية لجلب الدعم والتدخلات السافرة ضد اليمن.

كتب/أمين الوائلي

الإشادة الرسمية والشعبية بالموقف الأخير للمعارضة تضع الأحزاب في محك مراجعة «التخندق» اللامبرر تجاه الآخر

موقف.. وشهادة

● هذا الموقف -الأخير- لممثلي وكتل أحزاب «الاصلاح، والوحدوي الناصري» العضوين في «اللقاء المشترك»، أضفيا على قاعة البرلمان يوم الأربعاء الماضي دفئاً ديمقراطياً افتقدته الحياة السياسية طويلاً، بفعل انكباب اللاعبين السياسيين في أحزابهم على التمترس خلف مواقف الخصومة المخلدة والتناقض الأبدي مع الطرف الآخر والشريك الرئيسي في الحياة السياسية «المؤتمر الشعبي العام»، وبالتالي التقاطع مع الحكومة والحزب الحاكم، في مهمة شاقة وتبديدية بالمرة انتدبت لها المعارضة دون مسوغ او حاجة موضوعية.. أخذت على عاتقها معارضة المؤتمر والحكومة حلاً وترحالاً وفي الشاردة والواردة.. حتى أمست المعارضة اسماً تجميلياً لفعل المناهضة.. على ما بين هذه وتلك من الفوارق والبون.

● ومن حق الشركاء في المعارضة أن ننصفهم في موقفهم الايجابي ونسجل الحالة الايجابية التي قدموها في قاعة البرلمان باعتبارها اختراقاً حقيقياً واثباتاً عملياً يزكي قدرتنا جميعاً -كيمنيين- على تسطير حالة سياسية ناضجة وتقديم ممارسة حزبية تحترم كفتي الحق والواجب وتميز بين الوطني العام، والحزبي الخاص، أو تفرق بين قضايا وطنية وحسابات حزبية.

● يجدر بنا ملاحظة أن الانصاف - أبداً- لن يكون ولن يكتمل في شيء من المواطن والأوقات ما لم تكتمل اشتراطات الشراكة الوطنية اللازمة والمفترضة - حتى لا أقول المفروضة: عقلاً ودستوراً وعرفاً- الواجب قيامها دائماً بين شركاء، أو فرقاء المشهد السياسي والتعددية الحزبية في البلد.

● تلك الشراكة التي تسمو فوق حسابات الربح والخسارة والمصلحة الذاتية والمباشرة، العاجلة -أو المتعجلة.. وبالتالي ترتفع فوق أشواك المكايدة والمكابدة، وتترفع على عوارض الاسترسال في المكابرة والعند لمجرد ازهاق الرأي الآخر وعدم النزول عند الصواب أنى كان وحيث يكون مصدره وأهله.. هنا أو هناك، في المعارضة أو في الحكومة وحزب الاغلبية البرلمانية.

● بالأمس.. كبرت المعارضة وظهرت منسجمة مع ذاتها ووظيفتها الوطنية ورسالتها السياسية.. وحسب الموقف ذاك، الذي ارتقت إليه -كما ارتقت به المعارضة اليمنية أنه أحدث ثغرة مناسبة في جدار الممانعة، أو المنازعة التعارضية، تسرب عبرها هواء منعش، وضوء دافئ الى ثنايا المشهد السياسي.. ما يجعل المناسبة -المعارضة- تأخذ بعداً أعمق وأهم من كونه موقفاً عارضاً، وتصب في مصلحة وفاق وطني -حاضراً ومستقبلاً- لايزال هدفاً ينشده الجميع، ولاتزال الحاجة إليه قائمة وباطراد.

في السياق الموضوعي الأشمل

● السياق الطبيعي والموضوعي الذي تنتظم في سلكه ردود الأفعال الايجابية والاشادة الرسمية والشعبية تجاه تصويت أغلب أعضاء كتل المعارضة في البرلمان بالايجاب الى جوار كتلة المؤتمر الشعبي العام بالموافقة على طلب رفع الحصانة البرلمانية عن يحيى الحوثي.. ينبغي أن يفهم ويؤخذ في اطار السياق الطبيعي والموضوعي الأهم والأعم والأشمل: وهو اعتماد لغة ومنطق وقانون الانصاف والتقييم الايجابي، أو التقويم العادل ازاء مختلف القرارات والمواقف والسلوكيات التي تفرزها، كما تزخم بها الساحة والحياة السياسية والحزبية المتراكمة في مشهدنا الوطني وتجربتنا الديمقراطية الفتية.

● من المصلحة، كما من الواجب دائماً اعتماد المرونة والانصاف في تقويم ومحاكمة المواقف سلباً وايجاباً، فلا تميل كفة افراط او تفريط في أخذ جانب النقمة والنقد السلبي، لأن ذلك يغمط المواقف حقها ويبالغ في سد منافذ الحوار ويقطع الطريق دون الوصول الى حالة صحية من الممارسة السياسية المتزنة والمتوازنة: حقاً ومسئولية.

● لا نقول إن الدعوة، هنا والآن، الى انصاف المعارضة في موقفها الأخير، يعني أو يوهم بانتفاء ذلك أو ذات القيمة فيما سبق هذه الحالة.. بل نؤكد على اشاعة ثقافة الاسناد الايجابي لكافة المواقف التي تستحق إما الاشادة والمدح أو المراجعة والتفنيد الموضوعي.. وكل ما فعلناه أو نفعله باستمرار هو عائد الى هذه القيمة ونابع عنها.. فانتقاد السلبي، لدى المعارضة أو الحكومة، لا يعفي ولا يغني عن اشهار وتقدير الايجابي.. ولأننا كذلك: لا نحمل نقمة أو كراهية، ولا ننطلق في عملنا وحوارنا من فكرة الخصومة، مطلقاً.. فإن الشهادة والاشادة تفرض نفسها تلقائياً من دون تكلف وادعاء، تماماً كما هي كذلك شهادات النقد والتقييمات السلبية.. جميعها تحرص على اسناد الايجابي والتشارك في كبح السلبي وتطهير حياتنا من عبث المكيدة واللاإنصاف.

بعيداً عن «التخندق»

● بقي علينا إذاً، وفي سياق متصل بالموضوع والفكرة ذاتهما، أن نشير الى حاجة حقيقية مشابهة لدى المعارضة والخطاب الاعلامي والسياسي الموثوق إليها أو الموثقة به، في أن تنهج ذات الميزان والتقويم: فلا تتطرف في النقد تجاه السلطة والحكومة والحزب الحاكم، لأن معظم النقد ينصب في مجرى النقمة غالباً، ولأن الطبيعي والموضوعي يقتضيان دواماً المحافظة على قدر من الانصاف والتوازي في جانبي السلبي والنقد الايجابي.. والاعتراف بالنجاح والشهادة له حيثما يتحقق ويكون، في مقابل التركيز على جوانب اخفاق او قصور في هذه أو تلك من الشئون والمجالات.

● يُنتظر من الأحزاب المعارضة وآلتها الاعلامية والدعائية، وكذلك دوائرها السياسية مراجعة الأسلوب «المتخندق» دائماً في ممارسة المعارضة أو مزاولة العمل السياسي بقصره -فقط ودون مسوغ من عقل أو نقل!- على منازعة الدولة والحكومة والتشهير السلبي وتعميم صورة اليأس والخراب المادي والمعنوي وترسيخ ذلك في الأذهان.. فيما بقيت وتبقى مهمة ووظيفة المعارضة شاغرة، فعلياً، لحين إتيان منهج الانصاف والاعتدال في محاكمة الآخر -الشريك، وإشهار ايجابياته والشهادة لها بالتوازي مع المهمة السلبية الأخرى، أو بالتساوي مع التشهير والنقد والنقمة.

بحاجة إلى...

■ «وليس من شك أن اللقاء المشترك في مجموعه بحاجة إلى تقوية نشاطه الجماهيري بوسيلة إعلامية فضائية حديثة تنقله إلى أرجاء اليمن والوطن العربي..».

أحمد صالح الفقيه- «الثوري» ٢٠٠٧/٣/١م

○ ○ ○

● يا حسرة.. ومتى كان «النشاط الجماهيري» يعني «وسيلة إعلامية»؟ هذه تسمى بطالة، أما النشاط فعمل وجهاد وسط الجماهير وخدمة لقضايا وإشكالات الناس والمجتمع.

وهل ينقص المشترك وسيلة إعلامية وكانه لايملك العشرات منها حتى تنقله إلى «أرجاء اليمن والوطن العربي»؟! وهو العاجز باحزابه وسياسييه وصحفه ومواقعه ووسائله كلها عن الانتقال إلى «رمادة حدة» للمشاركة في ندوة نقاشية وسياسية دعاه إليها تيار المستقبل الخميس الفائت!

لو شئت الصدق- الذي هو صدقة- فإن المشترك في مجموعه بحاجة إلى وسيلة نقل جماعية تطوف بهم أرجاء الوطن للتعرف عليه وأخذ فكرة مبسطة عن الوطن الذي لايعرفهم.

○ ○ ○

عليك نور

■ «يلمح المتابع أن أطرافاً في القوى السياسية بقدر ما ترفض الأجندات والشروط (للحوار مع المؤتمر) ما تقوله يحمل مفاهيم أجندات وشروط.. وهذا أيضاً توجه يفشل أي حوار وينسف مداخله ومقدماته»..

أحمد سعيد- «الوحدوي» ٢٠٠٧/٢/٢٧م

○ ○ ○

● أحسن الله إليك.. والنبي يا أحمد تفهم الجماعة إياها يبطلوا «إفشال» و«نسف» يمكن يسمعوا منك.. أصلهم يزعلوا جداً لو نصحناهم وقلنا لهم «قعوا ديمقراطيين سمعنا الجن»..!

○ ○ ○

يادِي «السلطة»!!

■ «مسؤولية المشترك لاتقل من حيث الأهمية داخلياً وخارجياً عن مسئولية السلطة.. نفتقد لاتفاق مبدئي مع السلطة.. السلطة حق للناس جميعاً.. السلطة أفضل لها أن يكون المشترك قائماً.. الطرف في السلطة فاتح.. وكان السلطة ليست من حق طرف واحد.. السلطة وظيفة عامة.. من يقبل أن يكون في السلطة.. السلطة يجب ان يتغير مفهومها.. وعندما أفكر بالوصول إلى السلطة هو من أجل خدمة الناس»!!!

محمد الصبري- رئيس «سياسية» الوحدوي الناصري- «البلاغ» ٢٠٠٧/٢/٢٧م

○ ○ ○

● لا حول الله يارب.. «أدْ كدَه مفتون بالسلطة»!..

ذكرتها عشرات المرات ومرة واحدة ويتيمة ذكرت فيها «الناس» وخدمتهم! يقال إن طبق «السُّلطة» أفضل بكثير من «الأطباق الطائرة».. أنتم في المشترك ماهو رأيكم وهل تحمّلون «السُّلطة» مسئولية ذلك؟!

ونعم.. أن مسئولية المعارضة لاتقل أهمية «داخلياً وخارجياً» عن مسئولية السلطة.. فقط نريد أن نعرف: أين ومتى حدث ذلك؟!

○ ○ ○

واحد.. لا (خيرات)!!

■ «الحوثي يبحث عن وطن (خيرات).. كما نحن نبحث عن وطن أيضاً..»!

رمزي الخالدي- «الوسط» ٢٠٠٧/٢/٢٨م

○ ○ ○

● أمَّا نحن فنبحث عن وطن واحد لا أكثر.. (خيرات) تفيد الكثرة وأنت الذي قوّستها لتفيد هذا المعنى وليس الخير أو جمعه.. ولذلك ولأنه يريد وطناً «خيرات» يجب أن يتصدى له الوطن الواحد.

جامع دومان

«١١» مرة ذكر فيها المؤتمر و«١» للمشترك في «مشاهد» أخيرة «الوحدوي»

هل الحوار على قاعدة الدستور والقانون «اشتراطات مقيدة»؟!!

■ طالما وأنت معنا في المعارضة، فعليك واجب استهداف المؤتمر والحكومة بالطرق جميعها: مباشرة وغير مباشرة، مشروعة وغير مشروعة.. معقولة وغير معقولة!

● تكاد هذه القاعدة تفرض نفسها وقانونها الإلزامي على مختلف أنواع الاجتهادات السياسية والإعلامية القادمة من «معسكر» المعارضة وخصوصاً «كتائب» المشترك.

المثال البسيط الذي بين أيدينا يشير إلى جملة أشياء منها أن المشروع الوحيد لسياسيي وإعلاميي وصحف المعارضة ينحصر في استهداف «المؤتمر» حتى تحولت المسألة إلى أخطر من ذلك وأخذت وضع وقيمة «العقدة» قياماً وقعوداً.

يحصي المثال البسيط الذي بين أيدينا (١١) مرة ورد فيها ذكر المؤتمر الشعبي العام في العمود الأسبوعي «مشاهد» في أخيرة «الوحدوي» للزميل أحمد سعيد مدير التحرير، العدد الأخير (٢٠٠٧/٢/٢٧م).

● منها (٧) مرات باسم «المؤتمر..» وأربع أُخر بالصفة «الحزب الحاكم، السلطة الحاكمة..» هذا يعني أن المقالة استهلكت قرابة النصف من مضمونها في نصع المؤتمر، والنصف الآخر في الإشارة إليه باسمه وصفته وحاله!! وما زاد عن النصفين فهو الذي يمكنك قراءته بتمعن (!!)..

والمثير أن «المشترك» ورد مرة واحدة في المقالة وعلى سبيل الإشادة مقابل «١١» مرة للمؤتمر وكلها «نَصَعْ»..

● ومع ذلك.. لابد من تعليق آخر وسريع:

الكاتب يرى في دعوات المؤتمر المتكررة للحوار مع القوى السياسية أنها تخضع «لمزيد من التوجس من الآخر»!! كيف يكون «توجساً» و«حواراً»؟ ثم يضيف أنها «إمعان في الاستحواذ ورفض للتنازلات..»..

يعني من يدعو إلى الحوار يكون «مستحوذاً» ويكون رافضاً للرأي الآخر ويكون «رافضاً للتنازلات».. بينما- وفي المقابل- من يرفض الحوار ويتشدد في رفضه يكون «ديمقراطياً» و«وحدوياً» ويؤمن بالتنازلات كما يؤمن باليوم الآخر!!

وبعدين؟

● نقطة أخرى تستحق الإشارة و«الطنّان»..

صاحب «مشاهد» يأخذ على المؤتمر دعوة القوى السياسية المعارضة للحوار «على قاعدة الدستور والقوانين النافذة..» وهذه الاشتراطات، في رأيه، يعتبرها «شروط مقيدة ولاتعبر عن جدية في الدعوة إلى الحوار»!!!

بمعنى آخر: «الدستور والقوانين النافذة» ليست أكثر من «شروط مقيدة» أو «قيود» وعلى المؤتمر إذا كان «جاداً في الدعوة إلى الحوار مع المعارضة أن لايشترط حواراً على قاعدة قيود «الدستور والقانون»..

● فإذاً.. يكون حواراً رائعاً حقاً على قاعدة «برنامج المشترك».. أليس كذلك؟!

.. و«يا ما لِسِّه حتشوف»!!